«القيـاديـة» لمنـظمة التحرير الفلسطينية، وعلى وجه التحديد المجلس الوطني الفلسطيني واللجنـة التنفيـذيـة للمنظمة مشكلة حسب أحسن «أصناف» الاجماع اياه؛ بمعنى انها ضمت، في اغلب الاحيان، ممثلين عن معظم، ان لم يكن كل، القوى والمنيظمات والجبيهات الفلسـطينيـة، سواء كانت فلسطينية حقيقية او تخلع ذلك الاسم على نفسها فقط. وحتى المجلس الوطني السادس عشر، المنعقد في الجزائر في اوائل سنة ١٩٨٣، اي بعد زلزال لبنان، لم يشـذ عن هذه القاعدة؛ بمعنى انه انتخب لعضوية اللجنة التنفيذية الجديدة للمنظمة ممثلين عن التنظيمات أياها كافة، مع عدد من «الشخصيات»، المسماة عادة وطنية، تماماً كما كان عليه الوضع في السابق؛ وكأنه لم يطرأ اي تغيير على وضع منظمة التحرير عامة والمنظمات الفلسطينية خاصة، بعد ما حدث في بيروت، او كأنه لم ينشأ وضع جديد للغاية يحتم اعادة النظر في معظم، ان لم يكن كل، المواقف والممارسات والاتجاهات السابقة. بل ان المجلس نفسه اتخذ مزيداً من القرارات الانشائية الجديدة، لا تختلف كثيراً عن تلك التي اعتاد على اتخاذها في الماضي، من حيث كونها من صوغ جهابذة التنظيمات، فجاءت، بالتالي، ركيكة ومليئة حتى بالأخطاء اللغوية، اضافة الى كونها مبهمة واستفزازية، ولا تنم عن افق سياسي واسع. بل ان تلك القرارات، كما نذكر جيداً ـ وكالعادة ـ لم تعرض حتى للتصويت، ولو شكلياً، اذ اعتبـرت مقبولة بمجرد تلاوتها على الحضور. ولم لا ؟ الا يكفي ان ممثلي التنظيمات اتفقوا فيما بينهم على تلك الصياغات الركيكة والكلام غير السياسي ؟ الا تتجلى في ذلك «الوحدة الوطنية» و «الاجماع الوطني» بأبهى صورها ؟ وقال بعضهم يومها: لا بأس، ان بقايا الاندفاع الذاتي، من أيام بيروت، لاتزال تفعل فعلها. ولكن لن يمر وقت طويل حتى يذوب الثلج...

والجدير بالذكر ان هذه القرارات ذاتها، وفيها ما فيها، تطرح من قبل اكثر من جبيهة كأساس للوحدة الوطنية المتجددة «الميمونة»، كذا، دون زيادة او نقصان.

ولكن تجدر الاشارة، ايضاً، الى انه على الرغم من هذه الصورة البهية والمشوقة للوحدة الوطنية، التي مرت اوصافها، لم يكن هنالك، في حقيقة الامر، اجماع وطني عملياً. ان المتتبع للنشـاط الفلسـطيني، خلال تلك الفتـرة بأسرها، ولو من بعيد، يرى، بسرعة وسـهولة، ان العشرات ـ دون مبالغة ـ من القرارات والاجراءات والاتصالات والتحركات والتعيينات، الخ، تمت دون اجماع وطني، وانما ضده. بل ان التحركات الاطيب والنتائج الانجع، بالذات، كانت تلك التي تمت دون اي اجماع؛ والامثلة على ذلك عديدة. وبسبب ذلك، كثيراً ما كانت تثور ثائرة هذا التنظيم او ذاك، عندما يفشل في فرض دكتاتوريته ووجهة نظره ضيقة الافق على الاكثرية، فيلجأ الى الصراخ والعويل، واحياناً الشتائم، مطلقاً اتهامات «التفرد». ومنهم من كان الغضب يشتد به فيثور ويعلن انسحابه من اللجنة التنفيذية، ويقيم «جبهة رفض»، او يلجـأ الى تنظيم حملات الاحتجاج، ويروح يدس ويحرّض، ثم... يعود الى حيث انطلق بخفي حنـين؛ بعد صلحة عشائرو ـ تنظيمية تُختتم بمسح الجوخ المتبادل والقبلات على الطريقة المقاومية. ويقيناً، لم يكن بالامكان احسن مما كان، اذ لا يعقل ان يسمح لطريقة اللا ـ قرارات، التي لم يكن غيرها من وسيلة يمكن اللجوء اليها لدى تنظيمات لا تملك حرية قرارها، وبالتالي لا قرار ولا موقف لديها، بتعطيل استمرار المسيرة.

وحتى «قرارات الاجماع الوطني» التي اتخذتها المجالس الوطنية الفلسطينية، والتي